أمر ملكي يصدر قريباً بتشكيل مجلس جديد لأمناء «التنمية السياسية»

سيناريوهات محتملة: «شورية للرئاسة»... تعديل آلية اختيار الأعضاء... التجديد للحاليين

■ الوسط - حسن المدحوب

□ ذكرت مصادر مطلعة لـ«الوسط» أن معهد التنمية السياسية يترقب في الفترة القريبة المقبلة أمراً ملكياً بشأن إعادة تشكيل رئاسة وعضوية مجلس أمنائه التي انتهت عضويتهم بشكل رسمي قبل يومين في 21 سبتمبر / أيلول الجاري.

وأشارت المصادر إلى أن هناك عدداً من السيناريوهات المتداولة حالياً بين أعضاء مجلس الأمناء، منها أن الديوان الملكي قد يجري تعديلاً على طريقة اختيار أعضاء مجلس الأمناء، الذي يتكون حالياً من تسعة أمناء، ثلاثة منهم يختارهم الديوان الملكي، وستة آخرون وبمعدل اثنين لكل جهة يختارهم كل من مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشورى، إذ قد يتم اختيار الأعضاء بشكل آخر على أن يتم تحديد الآلية في تعديل على مرسوم إنشاء المعهد.

يذكر أن معهد التنمية السياسية تم إنشاؤه بمرسوم ملكي رقم (39) لسنة 2005، وقد تم تعديله مرة واحدة فقط العام الماضي 2008، بعد صدور مرسوم رقم (41) لسنة (2008)، إذ عُدّلت فيه بعض أحكام المرسوم السابق.

ومن السيناريوهات المطروحة أيضاً التمديد لمجلس الأمناء الحالي، الذي ترأسه حالياً الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة لولوة العوضي ويضم في عضويته كلاً من النائبين حمد المهندي وعبدعلي محمد حسن، وعضوي الشورى بهية الجشي ومحمد الحلواجي، بالإضافة إلى طاهر حكمت، محمد المشهداني، يوسف الهاشمي، وحسن مدن.

غير أن المصادر استبعدت هذا السيناريو، وخاصة بعد دخول مجلس الأمناء الحالي كخصم في قضية المدير التنفيذي السابق والمقال من منصبه بعد ادعاءات بقيامه بتجاوزات إدارية ومالية.

وأكدت المصادر أن تعيين مدير جديد لمعهد التنمية السياسية، قد لا يتم في مرحلة قريبة حتى مع تشكيل مجلس الأمناء الجديد، على اعتبار أن موضوع المدير السابق لايزال مفتوحاً لدى النيابة العامة، وأن هناك توجهاً بالتريث في البت في هذا الأمر على الأقل في الفترة المقبلة، واستمرار الوضع على ما هو عليه حالياً.

ومن السيناريوهات التي تتداول حالياً وجود توجه لتعيين إحدى العضوات الشوريات في موقع رئيس مجلس أمناء المعهد، غير أن المصادر ألمحت إلى أن الأمر لايكون صحيحاً، متوقعة أن يتم التجديد للرئيس لفئات الشعب المختلفة، وخصوصاً أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية والعاملين في وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، وإعداد مؤهلين للانخراط في العمل السياسي، ونشر وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين».

وجاء تشكيل المعهد كبديل عن المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) الذي أبلغت الحكومة البحرينية في 9 يوليو / تموز 2006 مديره التنفيذي فوزي جوليد بانتهاء إقامته في البحرين، بعد خلاف مع معهد التنمية السياسية، وفي 28 من الشهر ذاته، طلب معهد التنمية السياسية من (NDI) تمويل برامج فقط.

وفي 26 يوليو / تموز 2007 أصدر مجلس الأمناء قراراً بتعيين إبراهيم الرميحي مديراً تنفيذياً للمعهد، وبعد عام من تولّيه زمام الإدارة صدر مرسوم ملكي بشأن المعهد تضمّن بعض التغييرات كان من أهمها زيادة صلاحيات المدير التنفيذي، إلا أنه في يونيو / حزيران الماضي، تمت إقالة المدير التنفيذي بعد أن شكّل مجلس الأمناء لجنة تحقيق بشأن دعاوى التجاوزات المالية والإدارية، خلصت إلى إعفائه من منصبه، وتم رفع مستندات الشكوى إلى النيابة العامّة، وتبلغ موازنة المعهد 1.5 مليون دينار سنوياً، وهو يقدم برامج مختلفة في مجال حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، كان آخرها برنامجه الرمضاني الذي قدمه بالتعاون مع عدد من المجالس الرمضانية.

جلالة الملك مستقبلاً مجلس أمناء معهد التنمية السياسية (صورة من الأرشيف)

الحوثيون... هل يقطعونَ حبالَ الودِّ بين «السعيدي» و«الحكومة»؟

■ الوسط - محرر الشئون المحلية

□ رغم كل اللغط الذي يدور حول النائب جاسم السعيدي طوال سنوات نيابته السبع الماضية، ورغم أنه دخل في أكثر من معركة مع جبهات رسمية وبرلمانية وشعبية، إلا أنه ظل «سمناً على عسل» مع الحكومة طيلة السنوات تلك.

وقد استطاع النائب المستقل أن يثير حفيظة جهات مختلفة ظل يناكفها في تصريحاته وبياناته التي تصدر بشكل شبه يومي، ومع دخول «الوفاق» البرلمانَ في 2006، وجد السعيدي غريماً «دسماً» وخصماً «لدوداً» فتبادل معها حرباً طالت عدداً من قياداتها ونوابها ورموزها.

لم يكن الشيخ السعيدي يفوت أي حدث يجد فيه فرصةً لتوجيه انتقاداته إلى «الوفاق» إلا واستغلها، وكان آخرها تصريحه الذي أصدره بتاريخ 23 أغسطس / آب الماضي بأن الأخيرة على صلة بالحوثيين وأنها استضافت شخصيات بارزة منهم، الأمر الذي دفع وزارة الخارجية أن تبعث خطاباً رسمياً إلى رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني تبدي فيه امتعاضها من تصريحات بعض النواب فيما يخص اليمن ومسألة الحوثيين على وجه الخصوص، في توجيه واضح لما صرّح به النائب السعيدي بهذا الشأن سابقاً.

وقد جاء في الخطاب الذي أرسله وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة إلى الظهراني «بأنه قد قام عدد من أصحاب السعادة النواب في الآونة الأخيرة بالتصريح لوسائل الإعلام حول أمور تتعلق بدول شقيقة وصديقة مثل تلك التصريحات المتعلقة بالجمهورية اليمنية ومسألة الحوثيين، وهذه التصريحات لاتخدم العلاقات التي تربط المملكة بهذه الدول، كما أن هذه التصريحات لا تتفق مع سياسة ومواقف مملكة البحرين تجاه تلك الدول الشقيقة والصديقة الداعية إلى التهدئة والمحافظة على الأمن والاستقرار».

وتعتبر الرسالة التي أرسلها وزير الخارجية بمثابة احتجاج واضح على ما جاء به النائب السعيدي في اتهامه «الوفاق»، كما تعتبر بمثابة النفي الرسمي لما أورده من اتهامات للجمعية المذكورة.

وكان النائب السلفي المستقل الشيخ جاسم السعيدي طالب الأجهزة الأمنية البحرينية بـ«التحقيق في تحركات مشبوهة تقوم بها جمعية الوفاق الإسلامية عبر استضافة شخصيات بارزة مقربة من زعيم جماعة الحوثيين المتمردة في اليمن، مؤكداً أن انعقاد لقاءات بين شخصيات وفاقية بشخصيات مقربة من الحوثي مؤخراً في مملكة البحرين»، مشيراً إلى أن مثل هذه اللقاءات قد تؤثر على العلاقات الوطيدة والأخوية بين مملكة البحرين والجمهورية اليمنية.

وقال السعيدي: «لدينا معلومات مؤكدة بأن أعضاء من كتلة الوفاق قد التقوا بشخصيات سياسية بارزة ذات علاقة وثيقة بالحوثيين اليمنيين وذلك قبل اندلاع الحرب بين الحكومة اليمنية والحوثيين بأشهر قليلة في مملكة البحرين، الأمر الذي يطرح الكثير من التساؤلات عن العلاقة التي تربط بين المتمردين الحوثيين في اليمن والوفاقيين في البحرين».

وتابع السعيدي: «يجب على السلطات في مملكة البحرين أن تتقصى هذا الأمر والتأكد من العلاقة الوفاقية بهذه الشخصيات المشبوهة التي لن تجلب لبلدها وبلادنا إلا الدمار، ناهيك عن أن إقامة مثل هذه العلاقات مع شخصيات التمرد في الدول الصديقة كالجمهورية اليمنية».

فيما ردت الوفاق عبر مركزها الإعلامي على ما ذكره السعيدي واصفة ما صرّح به بأنه «أكاذيب وخزعبلات» معتبرة تصريحه «دليلاً إضافياً على المشروع المشبوه الذي يقف خلفه المذكور، والذي ساق خلاله تعليمات مشبوهة ودخيلة على واقعنا المحلي يراد منها خلط الواقع البحريني بأجندات مشبوهة تريد أن تورط البحرين في حمامات الدم التي يبدو أن مصالحه ومصالح من يقفون خلفه لها دورريادي فيها».

وأكدت الجمعية أنه ليس لها علاقة مع اليمن، لامع الحكومة ولا المعارضة، وأنها تتطلع إلى حل على قاعدة اتفاق الدوحة يحقن هذه الدماء الغالية ويجلب الاستقرار إلى اليمن الشقيق.

النائب جاسم السعيدي

وزير الخارجية

هل ينجح «السداسي» بالخروج برؤية مشتركة بخصوص انتخابات 2010؟

«السداسي» يتجه لمناقشة انتخابات 2010 في ديسمبر المقبل

■ الوسط - محرر الشئون المحلية

□ قالت مصادر مطلعة داخل جمعيات التحالف السداسي (الوفاق، وعد، أمل، المنبر التقدمي، الإخاء، التجمع القومي) إن هناك توجهاً لعقد اجتماع مشترك لبحث آليات التعاطي مع انتخابات 2010، ومحاولة التوافق على رؤية مشتركة أو على الأقل التنسيق في الاستحقاق النيابي المقبل.

ولفتت المصادر أن هناك جمعيتين تقودان هذا التوجه، وتسعيان إلى بلورة تنسيق أكبر في ملف الانتخابات المقبلة، لتلافي السلبيات التي حدثت في انتخابات 2006 والتي كان من ضمنها غياب تنسيق قوي بين الجمعيات الست المشاركة.

وذكرت أن هناك موعداً مقترحاً سيطرح على الجمعيات الست وهو مطلع ديسمبر / كانون الأول، قبل أن تعقد جمعيتا وعد (ديسمبر 2009) والوفاق (فبراير 2010) جمعيتيهما العموميتين، حتى يتم خلق حراك حول الملف قبل أن يتم اتخاذ أي قرار بخصوص الانتخابات من قبل أية جمعية.

واعتبرت أن التنسيق القائم بين جمعيات التحالف السداسي يدور حول ثلاث ملفات رئيسية وهي «التجنيس، والتمييز، والملفات الخدمية»، بالإضافة إلى الأمور الطارئة، فيما تعتبر الجمعيات ملف الانتخابات شأناً داخلياً لكل جمعية، لذلك فإن من المهم أن يتم التعاطي مع ملف الانتخابات بشكل مغاير عما هو موجود حالياً، بحيث يتم التنسيق بشكل أكبر فيه، وليس مقصوداً أن يتم الاتفاق على قائمة وطنية واحدة، على رغم أن ذلك يعتبر من أساسيات ذلك التنسيق، بل ان يتم التعاطي مع الملف برؤية مشتركة، تستطيع من خلالها هذه الجمعيات أن تقوّي حضورها في الاستحقاق المقبل.

وأضافت «حالياً الجمعيات الست لم تمانع من الجلوس على طاولة واحدة والنقاش بشأن التجنيس والتمييز والملفات الخدمية على رغم أن لكل منها رؤيتها ومنهجها ورؤاها بخصوص ذلك، لذلك فإن ملف الانتخابات لايقل أهمية عن الملفات المذكورة، وإن من المفيد إلى الجمعيات أن تناقش على الأقل الملف بشكل مشترك وتبحث الخيارات المتاحة والاقتراحات التي تحملها مختلف الجهات، وهي خطوة جيدة تحتاج إلى حراك أكبر حتى يتم الدفع بها للأمام، وينبغي النظر إليها بالشكل الذي يحقق مصلحة المعارضة كاملة وليس جمعية من الجمعيات».

وعمّا إذا كانت هناك عقبات قد تحول دون التوافق على التنسيق بين الجمعيات الست، أوضحت المصادر أن من حق كل جمعية أن تطرح رؤيتها عن الانتخابات المقبلة، إذ ليس المطلوب أن يكون هناك قرار واحد بشأن الانتخابات في 2010، بقدر ما هو مهم أن يتحقق قدر أكبر من التنسيق حولها، ولكي لا يقال إن التحالف السداسي غير قادر على فتح حوار داخلي فيما بين جمعياته بشأن الانتخابات، خوفاً من الحديث عن القائمة الموحدة والتنازل عن دوائر معينة قد لا ترغب أية جمعية بالتنازل عن ترشيح أحد أعضائها فيها.

الظهراني يشيد بالعلاقات البحرينية السعودية

■ القضيبية - مجلس النواب

□ أشاد رئيس مجلس النواب خليفة أحمد الظهراني، بما تتمتع به مملكة البحرين من علاقة تاريخية استراتيجية مع المملكة العربية السعودية، وما تشهده العلاقة من تفاهم وتكامل، منوهاً بالعلاقات الوطيدة والحميمة التي تربط الشعبين الشقيقين. جاء ذلك في ذكرى اليوم الوطني لتوحيد المملكة العربية السعودية، الذي يصادف اليوم (الأربعاء).

وأكد الظهراني أن مجلس النواب البحريني على تواصل دائم مع مجلس الشورى السعودي، وأن العلاقة بين المجلسين تحظى باهتمام ودعم ورعاية من القيادة في كلا البلدين، وأن اللقاءات المشتركة والزيارات المتبادلة مستمرة بين المجلسين، مشيراً إلى أن مجلس النواب سيقوم بزيارة رسمية لمجلس الشورى السعودي في الفترة المقبلة، وستكون هناك جلسة مباحثات ودعم لعدد من المشاريع الاقتصادية والبرلمانية لما فيه خير وصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

وأوضح الظهراني أن الملك عبدالعزيز نجح في تأسيس كيان قوي وصلب القواعد وأصبح ركيزة من ركائز الاستقرار والقوة في المنطقة وقائدا للعالم العربي والإسلامي، مشيداً بالإنجازات التي تحققت في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.

و بعث الظهراني برقيات تهنئة بهذه المناسبة للقيادة السعودية، ورئيس مجلس الشورى، والسفير السعودي بمملكة البحرين، داعياً المولى عز وجل أن يبارك للسعودية نهضتها وتقدمها، ويحفظها وشعبها الكريم

في برنامج «مع القراء» الذي يبث اليوم عبر «الوسط أون لاين»

عباس: سادسة المحرق ينقصها الكثير من الأمور الخدماتية

■ الوسط - محرر الشئون المحلية

□ استضاف برنامج «مع القراء» الذي يبث عبر «الوسط أون لاين» اليوم، عضو بلدي المحرق وممثل الدائرة السادسة التي تضم قريتي الدير وسماهيج حسن عباس، للحديث بشأن شكاوى قريتي الدير وسماهيج فيما يخص شبكة المجاري والإضاءة والكهرباء، والخدمات الإسكانية.

وهذا جزء من الحوار:

□ كثرت في الآونة الأخيرة شكاوى عدة تخص الشأن الخدماتي والبلدي في قريتي الدير وسماهيج، فهل تعطينا نبذة عن آخر مستجدات هذه الشكاوى، وخصوصاً فيما يخص شكاوى شبكة المجاري، الإضاءة، الكهرباء؟

– طبعاً بلاشك تنقص الدائرة الكثير من الأمور الخدمية والتي تلامس احتياجات المواطنين، وعلى رأسها مشروع المجاري القائم تنفيذه، إذ تم الانتهاء في قرية سماهيج من هذا المشروع مع وجود بعض الأمور الفنية التي تستوجب مراجعة وتستوجب إكمال بعض الأعمال التنفيذية ضمن هذا المشروع الذي من المفترض أن يكون انتهى.

أما بالنسبة إلى الدير، فبلا شك هناك معاناة من قبل المواطنين بهذا الخصوص، وتتخلص عملية المعاناة أساساً في أمور كثيرة، كما أن هناك معوقات لإكمال هذا المشروع في الفترة المحددة، إذ من المفترض أن يكون المشروع انتهى وتم تسليمه بناءً على الاتفاقية التي أبرمت مع المقاول، ولكن تم تمديد مدة التنفيذ وذلك لأمور عدة.

□ متى تتوقعون الانتهاء من أعمال شبكة المجاري بالكامل؟

– للأمانة، لا نملك حق أو صلاحية تحديد التاريخ المحدد، لأن كل المواعيد لا يتم الالتزام بها وذلك لأمور كثيرة، وعلى هذا الأساس أنا لا أوهم المواطن بأن مشروع المجاري في الدير سينتهي أواخر العام 2009 أو في منتصف 2010، لأننا تسلمنا الكثير من الوعود ولم نلق الالتزام بها. ولذلك، ما نأمله هو وقوف المواطنين إلى جانب عضو الدائرة وتوصيل بلاغاتهم ومعاناتهم له لنقلها إلى المسئولين المعنيين، كذلك أدعو إلى التعاون مع المقاول المنفذ لهذا المشروع حتى ينجز العمل على أكمل وجه وبالسرعة الممكنة.

□ هذا ما يخص المجاري، وماذا فيما يخص الطرق والحفريات الكثيرة التي يشتكي منها الأهالي؟

– لاحقاً تم حصر الحفريات الموجودة في قرية سماهيج بمعية الموظفين المعنيين بإدارة الطرق التابعة لوزارة الأشغال، وأن الوزارة ستبادر بوضع الموازنة المخصصة واللازمة لردم هذه الحفريات. حقيقة الأمر كما قلنا، نحن موعودون بأنه خلال العام 2009 يتم البدء في تنفيذ سماهيج كقرية نموذجية وحسبما هو معمول به لدى الوزارة بمجرد الانتهاء من مشروع المجاري وخلال فترة الضمان، يفترض أن يكون هناك العمل الدؤوب على إعداد الخرائط اللازمة لجعل القرية قرية نموذجية، ولكن حقيقة نصطدم عند التحدث عن موضوع الموازنات وشحة السيولة وعدم القدرة المالية على مواجهة هذه الالتزامات.

□ كم عدد الطلبات الإسكانية في الدائرة؟

– حسب ما حصرناها وتكلمنا في مراسلتنا مع جلالة الملك ومع سمو رئيس الوزراء بأن الطلبات حتى أواخر 2008 بلغت الألف ما بين وحدة وقسيمة أي بيت وأرض، والأرض المهداة لا تستوعب هذا الكم من الطلبات، وهنا نتحدث عن العام 2008، إلا أننا حينما ننظر إلى المخطط التفصيلي للعام 2030 فإنه سيتضاعف العدد إلى 3 آلاف وأكثر، ما يستوجب توفير ما لايقل عن 80 هكتاراً من الأراضي أو ربما 100 هكتار حسب مراسلتنا لجلالة الملك وسمو رئيس مجلس الوزراء.

يمكنكم الاستماع إلى هذا البرنامج، اليوم على موقع الوسط أون لاين
www.alwasatnews.com
الوسط